وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور البشير - البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد كمي

تحت عنوان:

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية

إعداد الطلبة:
- بالعابد محمد أيمن
- مير بوحفص

إشراف الأستاذ:
- د. نواري خيرة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أمير صفية	**دكتورة**	المركز الجامعي نور البشير	**رئيسا**
نواري خيرة	**دكتورة**	المركز الجامعي نور البشير	**مشرفا ومقررا**
حشروف فاطمة	**دكتورة**	المركز الجامعي نور البشير	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل نتقدم

بخالص شكرنا وتقديرنا إلى الأستاذة المشرفة " نواري خيرة " على توجيهاتها ونصائحها القيمة ونشكر

أيضا لجنة المناقشة وكل من أسدى لنا علما صالحا أو عملا مفيدا ونصيحة قيمة لمواصلة مشوارنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة وعمال إدارة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ولا ننسى كل من شارك من قريب أو من بعيد في إنجاح هذا العمل المتواضع إلى كل هؤلاء أقول لهم بوركتم وجعلها الله في ميزان حسناتكم.

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الإخوة والأخوات

إلى كل من ساهم وساعدنا في إنجاز هذه المذكرة

بوحفص

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى الإخوة والأخوات

إلى كل من ساهم وساعدنا في إنجاز هذه المذكرة

أيمن

الملخص

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وباعتبار الجزائر من الدول النامية ذات الاقتصاد أحادي المورد والتي تركز خططها وإستراتيجياتها الاقتصادية على القطاع النفطي الذي يساهم بالنسبة الأكبر في إيرادات البلد من العملة الأجنبية أصبحت تولي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية معتبرة في توجهاتها الاقتصادية. وفي الأخير ومن أجل الإلمام بهذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ثم القيام بدراسة قياسية بواسطة اختبار التكامل المتزامن للفترة 1990-2021 للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي **Eviews**، وتم أخذ البيانات من موقع البنك الدولي.
توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل(الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي)، حيث أنه كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب: 4.75 مليار دولار.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي.

Summary: The study aims to determine the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria. As Algeria is a developing country with a mono-resource economy that focuses its economic plans and strategies on the oil sector, which contributes the most to the country's foreign currency revenues, foreign direct investments have become of considerable importance in its economic directions. To investigate this topic, a descriptive-analytical approach was adopted, followed by a statistical study using the simultaneous integration test for the period 1990-2021 to examine the relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria, utilizing the statistical software Eviews. The data was sourced from the World Bank. The study found a positive relationship between the independent variable (foreign direct investment) and the dependent variable (economic growth represented by Gross Domestic Product). Specifically, a one-unit increase in foreign direct investment leads to a $4.75 billion increase in Gross Domestic Product.

Keywords: foreign direct investment, economic growth.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	I
الإهداء	II
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	أ ـ ث
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	07
1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	07
2. أشكال ومكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	13
3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	16
4. مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	19
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	26
1. تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه	26
2. طرق قياس النمو الاقتصادي وأهدافه	29
3. محددات النمو الاقتصادي	32
4. عناصر النمو الاقتصادي	35
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	39
المبحث الأول: الدراسات السابقة.	40
المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للنموذج.	46
خلاصة الفصل	55
الخاتمة	57

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يمثل نتائج تقدير النموذج	50
02	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	52
03	نتائج تقدير اختبار ثبات التباين	53
04	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	المنحنى البياني يمثل توصيف سلسلة الناتج المحلي الإجمالي(GDP)	47
02	المنحنى البياني يمثل توصيف سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر	48

المقدمة العامة

مقدمة

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا عالميا ملحوظا وأصبح يمثل أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازداد هذا التوجه خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين، وأخذ يتعاظم نتيجة لمساهمة الشركات متعددة الجنسيات في نقل وتحويل الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء

شبكاتها عبر دول العالم، وهذا ما أعطى للاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة، ولعل من أبرز معالم هذا التحول الذي عرفته الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر تسابقها في استقطابه من خلال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات التمويلية، أملاً منها في الاستفادة منه في خدمة التنمية الاقتصادية.

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المتغيرات الاقتصادية التي تكتسي أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي ما جعل عديد الدول تحاول توفير البيئة والمناخ الملائم وكذا تشريع القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة أملا منها في استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من مزاياه المتنوعة والتي يمكن لها أن تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

ويساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل ونشر وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، وكذلك التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق مما يؤدي إلى اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل.

والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سماعات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها. ورغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

✓ الإشكالية

انطلاقا من تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبادر إلينا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب عدة مزايا إلى الدولة المضيفة، من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2021/1990؟

✓ فرضيات الدراسة

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي، من خلال تحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية، مما يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة اقتصاد الدولة بسبب ربطها بالاقتصاد العالمي ومساهمتها في العملية الإنتاجية الدولية. وعليه يمكن صياغة الفرضية الإحصائية التالية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

✓ أهداف الدراسة

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- محاولة إبراز مدى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- محاولة إضافة شيء جديد إلى المكتبة الجامعية والدراسات السابقة في هذا الميدان.

✓ أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من ازدياد أهمية وانتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، وهو الشيء الذي يدفعنا لتحليل وقياس العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ أسباب اختيار الموضوع

لعل من أهم الأسباب التي كانت من وراء اختيار موضوع هذا البحث:

- الرغبة والميول الشخصي في تناول هذا الموضوع، لاسيما بعد التعمق والتمعن في الدراسات السابقة.

- الأهمية المتزايدة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الحكومات والاقتصاديين.

- ✓ **المنهج المتبع**

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على التوصيف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليل مضامينها والعلاقات الرابطة بينها.

- ✓ **هيكل الدراسة**

للإجابة على الإشكالية قسمنا البحث على جانبين نظري وتطبيقي بحيث خصصنا الجانب النظري وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي. وقد جاء في الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: الدراسات السابقة، المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للنموذج.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

تمهيد

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، وذلك لما يعود به من منافع للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي على حد السواء، مما أدى إلى اشتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها.

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى معظم الدول للعمل على تحقيقه من خلال رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، مما جعله يحتل حيزا مهما في مختلف الدراسات الاقتصادية.

و من أجل الإلمام بهذا الفصل تطرقنا فيه إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الإستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.

1.تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

تعددت تعاريف الإستثمارتبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

1.1.تعريف الإستثمار .

هناك تعاريف عديدة ومختلفة للإستثمار ويعود هذا الإختلاف إلى إختلاف المجالات والميادين الموجهة إليها هذه الاستثمارات ونذكر منها:

الاستثمار يعني استخدام الأموال الحالية لغرض الحصول على دخل في المستقبل، وذلك بغض النظر ما إذا كانت هذه الأموال مخصصة للاستخدام طبقا للمعنى الإقتصادي، وبالتالي يعتبر شراء السندات الحكومية التي تستخدم حصيلتها للأغراض الحربية إستثمارا تماما كشراء أسهم وسندات الشركات المساهمة التي تستغل حصيلتها لتمويل نمو وتوسع هذه الشركات أي أن النقطة الرئيسية حسب هذا الرأي هي أن الأموال المدخرة قد خصصت لشراء عوائد مستقلة تتخذ شكل فائدة، أرباح موزعة، إيجار هامش عند التقاعد أو زيادة في قيمة الأصل.[1]

الإستثمار هو اقتناء أو شراء أصل من اجل الحصول على امتيازات مستمرة.[2]

[1]جميل أحمد توفيق، **الاستثمار و تحليل الأوراق المالية**، دار المعارف بمصر، سنة 2003، ص89.
[2]P. ViLLAVONA. **Gestion financiere**,berti, Algerie, 2013, P: 413.

وهناك من يعرف الإستثمارعلى أنه ذلك النشاط الذي يترتب القيام به لخلق طاقة جديدة أو زيادة الطاقة الحالية للمؤسسة.[1]

كما يعرف الإستثمار على أنه ''عملية اقتصادية وظيفته تسيير النشاط الإنتاجي وتطوير القوى الإنتاجية للمجتمع، فهو جزء رئيسي من التراكم وتوسيع نوعي وكمي لهذه القوى الإنتاجية، كما أن الفائض الاقتصادي يمثل مصدر تمويل للاستثمار حيث يكون تحت الشكل النقدي والعيني'' .[2]

2.1.تصنيفات الإستثمار.

تختلف الإستثمارات وذلك بإختلاف المعايير، أو أساس التقييم وذلك حسب الطبيعة، الهدف. ومن أهمها[3]:

1) الإستثمارات المنتجة وغير المنتجة:

يقصد بالإستثمارات المنتجة ذلك الجزء من إجمالي رأس مال الثابت والمخصص للسلع الدائمة. وهذه الأخيرة تقوم بإنتاج سلع إنتاجية جديدة أو سلع إستهلاكية، أي تعمل بطريقة مباشرة على زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الإنتاج في فروع الإقتصاد التي تقدم إنتاجا ماديا.[4]

[1]محمد مطر، **إدارة الاستثمارات** ، داروائل النشر، الأردن، 2006، ص 22.
[2]محمد قاسم حسن بهلول، **الاستثمارات واشكالية التوازن الجهوي**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 2010، ص:16و ما بعدها
[3]فضيل فارس،**الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية حالة الجزائر** ، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص:5-6.
[4]محمد قاسم حسن بهلول، **مرجع سابق**، 2010، ص:38.

أما الإ ستثمارات غير المنتجة فهو ذلك الجزء من رأس المال الموجه لخدمة المصلحة العامة. ولا يراد بها تحقيق عوائد مالية بل تعود نفعيتها على أفراد المجتمع مثال (المستشفيات و الجامعات،....الخ).[1]

2) **الاستثمارات المادية و الاستثمارات المعنوية:**

تتمثل الإستثمارات المادية في الإستثمارات الصناعية، التجارية، المخزون والإستثمارات ذات الخاصية الإجتماعية، ومن خصائصه أن المداخيل المنتظرة منها صعبة التقدير.[2]

أما الإستثمارات المعنوية فتتضمن المحل التجاري وكل المصاريف المتعلقة بالبحث و التكوين والدراسات أي الإستثمارات غير المادية بما فيها الفكرية والعلمية ومن خصائصها أنها صعبة التقدير في بداية نشاط المؤسسة وعند حساب المردودية.[3]

3) الإستثمارات الاقتصادية و الإستثماراتالإجتماعية:

الغرض من الإستثمارات الاقتصادية هو(تعظيم الإنتاج وكذا تحسين الإنتاجية والزيادة في المردودية وتلبية حاجات الأفراد من السلع والخدمات) .[4]

[1]فيصل زمال، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2017/2002**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2018، ص 244.
[2]د.رضوان وليد العمار، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الميسرة، الأردن، الطبعة1 ,1997، ص 117-1.
[3]د.رضوان وليد العمار، مرجع سبق ذكره، ص117-1.
[4]فيصل زمال، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2017/2002**، المرجع السايق ، ص 244.

أما الإستثمارات الاجتماعية فهي ذات غرض إجتماعي في المقام الأول، وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة (مثل مساكن العاملين)، كما تتضمن أيضا الإستثمارات التي لا تتم بطريقة إختيارية كتدبير أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث.[1]

الإستثمارات المحلية والإستثمارات الدولية:

تتكون الإستثمارات المحلية من كافة ما تم إستثماره داخل الوطن من طرف كل الأشخاص الطبيعيين سواء عموميين آو خواص شريطة أن يكونوا مقيمين داخل حدود هذا الوطن.[2]

أما الإستثمارات الدولية فهي ''كل إستخدام يجري في الخارج بموارد مالية يملكها بلد ما من البلدان''.[3]

وقد عرف على انه ''كل إستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة, سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الإقتصادية والمالية والسياسية, سواء لهدف مؤقت أولأجل محدد أولأجيال طويلة الأجل''.[4]

وينقسم هذا النوع من الإستثمار إلى عدة أسس منها:

- ✓ الإستثمار دون مقابل (هبة) كالمساعدات المقدمة للبلدان المختلفة؛
- ✓ الإستثمار لقاء مقابل وهو ما يعبر عنها بالقروض مهما كانت مدتها؛
- ✓ الإستثمار غير المباشر أوالإستثمار المحفظي ويتمثل في شراء أسهم وسندات من قبل مستثمري دولة ما على أن تكون هذه السندات والأسهم تابعة لأشخاص أجانب.

[1] حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 220.
[2] فيصل زمال، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2017/2002**، مرجع سابق.
[3] حيل برتان، ترجمة علي مقلد وعلي زيغود، **الاستثمار الدولي**، مكتبة الفكر الجامعي، لبنان، 2012، ص:07.
[4] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2014، ص:230.

3.1.تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر.

الإستثمارالأجنبي المباشر له عدة مصطلحات من بينها (الإستثمار المباشر والإستثمار المباشر في الخارج، الإستثمار الدولي المباشر).

لقد عرف صندوق النقد الدولي الإستثمارالأجنبي المباشر بأنه ذلك النوع من الإستثمارالدولي الذي يكون الغرض من ورائه هو الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة تمارس أنشطتها في إقليم بلد آخر، ويكون هدف المستثمر في هذا الإطار هو الحصول على سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة.[1]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فترى أن الإستثمار المباشر يتم بقصد إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسة، لاسيما تلك الإستثمارات التي تعطي إمكانية ممارسة التأثير على تسيير المؤسسة.[2]

كما يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة لغرض التوظيف الاقتصادي في مشاريع مختلفة أي تأسيس أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق أهداف إقتصادية مختلفة.[3]

4.1.تعريف الإستثمار الأجنبي غير المباشر .

هو شراء أصول بهدف كسب معدل العائد الذي يعتبر جذابا في مستوى معين من المخاطر. مع عدم وجود حق مكتسب في الرقابة على الهيئة المصدرة لهذه الأصول.[4]

[1]D.TERSEN. J. BRICOUT, **L investissement International**Armond colin, Masson, Paris, P: 5.
[2]PJAQUEMOT. **La firme multinational: une introduction économique**, Economica, paris, 2012, P: 11.
[3]فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مرجع سبق ذكره، 2014، ص:24
[4]جون هدسون، مارك هدنر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007 ص:339.

5.1.الاختلاف بين الإستثمارالأجنبي المباشر والإستثمارالأجنبي غير المباشر .

يتبين الاختلاف في أن الإستثمارالأجنبي غير المباشر يعطي للمستثمر حق ملكية المشروع المقام في البلد المضيف والإشراف وحرية التصرف والمراقبة على هذا المشروع ففي هذه الحالة لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل رأس مال المشروع وإنما يكفيه إمتلاك جزء معينا يمثل نسبة الملكية التي تسمح له باتخاذ القرارات وتسيير المشروع.[1]

تختلف هذه النسبة من دولة إلىأخرى ومن مفكر اقتصادي لأخر فيرى البعض إنالإستثمار يكون مباشرا إذا كان لمالكه على الأقل 25% من رأس المال الذي يعطيه حق التصويت.[2]

ومنهم من يرى أنالإستثمارالأجنبي يكون مباشرا إذا كان لصاحبه 10% فما أكثر من الأسهم العادية التي لها حق التصويت داخل المؤسسة.[3]

فعلى مستوى الدول المتقدمة كفرنسا وإسبانيا تتخذ 20% على الأقل لاعتماد الاستثمار كاستثمار مباشر، كندا 50%، أما بريطانيا وألمانيا فنجد نسبة 25% والولايات المتحدة الأمريكية 10%. و بالنسبة للدول النامية فعتبة المساهمة فنجدها مثلا في الغابون 90%، الهند، الفلبين ونيجيريا 40%، المملكة العربية السعودية 75%، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك والشيلي 49%، البنين 80%، وبصفة فان الدول الإشتراكية سابقا تسمح للإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المؤسسات المشتركة أو عن طريق مشاركة أجنبية لا تتعدى 49%.[4]

[1] أ. ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعدد الجنسيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 92.
[2] غريب جمال ، صلاح الدين عقدة، **التخلف الاقتصادي والتنمية**، مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة، القاهرة، دون سنة الطبعة، ص: 175.
[3] F.CHESNAIS. **La mondialisation du capital**, Synoss, Paris. 2006 , P: 40.
[4] B.HUGONNIER. **Investissements directs cooperation international et firme multinationale**, Economica, Paris, 2004, P: 26.

2.أشكال ومكونات الإستثمار الأجنبي المباشر

1.2.أشكال الإستثمارالأجنبي المباشر

1.1.2.الشركات متعددة الجنسية.

تعتبر ظاهرة نمو الشركات متعددة الجنسية من أهم الظواهر السائدة في محيط الإقتصاد الدولي في السنوات الأخيرة، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل. وإستنادا إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة فقد قدر سنة 2007 عدد الشركات متعدد الجنسيات بـ 79000 شركة، إلى جانب شركاتها المنتسبة الأجنبية (الفروع) **(Les filialesétrangeres)** التي بلغ عددها 790000 شركة، وقد تجاوزرصيدها من الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 خمسة عشرة تريليون دولار.[1]

2.1.2.الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة. كما أنه وإذا كان هذا الشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسية، نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار، حيث يعتبر الخوف من التبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من إحتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسية لأسواق

[1]مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2008**، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2008، ص 05.

الدول النامية، من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.[1]

3.1.2.الإستثمار المشترك.

هذا الشكل للإستثمار الأجنبي المباشر قدمت له مجموعة من التعاريف، نعرض بعضا منها من خلال ما يلي[2]: يرى كولدي (**Kolde**) '' أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه، أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العمليات التجارية ... الخ ''. أما تيربسترا (**Terpstra**) فيرى أن الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. ويرى ليفجستون (**Livingstone**) في هذا الشأن ''أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا، فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا''.[3]

[1] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998، ص 242.
[2] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص ص 15-16.
[3] مروان حايد، **دراسة قياسية لتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الجزائري 2012/1990**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد الثاني، الجزائر 2014، ص30.

4.1.2.مشروعات أو عمليات التجميع.

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلا لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...إلخ، في مقابل عائد مادي متفق عليه. كما وتجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، أما إذا كان المشروع الإستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد إتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الإستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الإستثمار غيرالمباشر في مجال الإنتاج.[1]

2.2.مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الإستثمار الأجنبي المباشر وهي[2]:

1.2.2.رأس المال الأولي.

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي. وتشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الإستثمار مباشرا.

[1] عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص245-246.
[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 51.

2.2.2.الأرباح المعاد إستثمارها.

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح إستثماراته في البلد المضيف للإستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة إستثمارها أي تحويلها إلى إستثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. يصبح حجم الإستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعادة وبهذا إستثمارها داخل نفس البلد.

3.2.2.القروض داخل الشركة الواحدة.

وتتمثل في الديون الطويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركةالواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

3.محددات الإستثمارالأجنبي المباشر

هناك عدة عوامل من شانها أن تؤثر في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة، وهي تختلف من دولة إلى أخرى و فيما يلي بعض المؤشرات:

1.3.حجم السوق واحتمالات النمو:

يعتبر كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع واحتمالات النمو من احد العوامل التي تؤدي إلى المزيد من تدفقات الإستثمارات الأجنبية، بالاعتماد على مقياسم توسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، كمؤشر لقياس السوق، حيث بإرتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القومي وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.[1]

[1]حسبن الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص 35.

2.3.مؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي:

تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في عملية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية:

1.2.3.معدل التضخم:

لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات تسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف المستثمر الأجنبي، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجةلإرتفاع معدلات التضخم إذا تجاوزت معدلات التضخم 10% سنويا في الدول المضيفة، بالإضافة إلى عدم توفر المناخ الإستثماري المناسب، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى إستقرار سعري.[1]

2.2.3.النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ومن الأهمية أن نفرق بين نوعين من النمو هما: النمو الشامل الذي يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة مقاسا بالناتج المحلي الحقيقي. النمو الكثيف يتحقق عندما ينمو إنتاج الدولة بالناتج المحلي الحقيقي لكن مع مراعاة نصيب الفرد من هذا الناتج.[2]

3.2.3.درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

إن عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري وعدم وجود أية إختلالات في أسواق عناصر الإنتاج، يعني هذا وجود إقتصاد مفتوح يؤدي إلى إستقطاب الإستثمارات الأجنبية و من أهم المؤشرات الإقتصادية التي يمكن من خلالها التعرف على درجة الإنفتاح الاقتصادي.[3]

---

[1]لوعيل بلال، **محددات الاستثمارات الأجنبية العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014،ص 200-201.

[2]دحو محمد، **أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 04، 2019، ص 663.

[3]نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي**، 2014، ص 24.

4.2.3.سعر الفائدة:

يعبر إستقرار أسعار الفائدة على إستقرار السياسيات النقدية وهو يؤدي إلى تحسين مناخ الإستثمار في الاقتصاد ومنه جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال الفروق في أسعار الفائدة يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيق أرباح وعوائد أكبر .فإرتفاع أسعار الفائدة الدائنة يتيح للمستثمر الأجنبي توظيف أمواله،وانخفاض أسعار الفائدة المدينة يشجع المستثمر الأجنبي في حالة اعتماده على البنوك المحلية.[1]

5.2.3.الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لمؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى أسواق الدول المضيفة. وقد توصلت معظم الدراسات الإقتصادية إلى وجود علاقة إرتباطية موجبة بين الناتج الإجمالي والإستثمار الأجنبي المباشر ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Dunning سنة 1980حول الإستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية ودراسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الإستثمار المباشر لـ 42 دولة نامية.[2]

6.2.3.سعر الصرف:

إن إرتفاع أو إنخفاض سعر الصرف له تأثير مباشر على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل ... وبالتالي فانه يعتبر مؤشر للمستثمر الأجنبي للإستثمار في دولة دون أخرى، وإن التغيير في سعر الصرف له تأثير على سعر الفائدة وبالتالي فإن كلفة الإستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الإستثمار المحلي والأجنبي. وإن التغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة لسعر الصرف بالزيادة أو النقصان تأثر

[1]برنة عبد العزيز، شربي محمد الأمين، **تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، جامعة بشار، أفريل2021، ص 118.

[2]عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص، 51.

على المستثمرين في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم مما ينعكس ويؤثر على القرارات الإستثمارية في البلد المضيف.[1]

7.2.3.الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار الأجنبي:

نجد أن الحكومات المتخوفة من الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي تتراوح إجراءاتها القانونية بين المعالجة البطيئة والمنع التام له، أما الحكومات التي تميل إلى جلبه فتعرض جملة من الحوافز، وتقوم بإصلاحات جذرية لأنظمة الإستثمار، ومن بين العوامل التي تجعل الإطار التشريعي محددا رئيسيا في جذب أو طرد الإستثمارات الأجنبية (الضمانات الكافية ضد المخاطر غير التجارية، نوعية الحوافز الحكومية المقدمة للمستثمر الأجنبي).[2]

4.مزايا وعيوب الإستثمارالأجنبي المباشر

بالرغم من أن الإستثمار الأجنبي المباشر يلعب دور رئيسي في التنمية في البلاد سواء تنمية إقتصادية أو إجتماعية، إلا أن بعض العلماء يروا أن له سلبيات أيضًا، وسوف يتم تناول تلك المميزات والعيوب سواء بالنسبة للدولة المستضيفة للإستثمار أو من ناحية المستثمر كما يلي:

1.4.مزايا الإستثمارالأجنبي المباشر.

1.1.4. على مستوى الدولة المضيفة:

هناك الكثير من المنافع والفوائد الإقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء إستقطابها للإستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها[3]:

[1]عبد العزيز عبد الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 68.
[2]نور الدين قدوري، **أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية** – دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، 2018، ص 34.
[3]بربار نورالدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لرادي سفيان، **أثـــر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثاني/ديسمبر2017، ص 154.

- ✓ توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- ✓ رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو إستحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية.
- ✓ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- ✓ تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة بإستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل وإستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.
- ✓ إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى إكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
- ✓ إضافة الإستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لإقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الإستثمارات أو إعادة إستثمار عوائدها.
- ✓ دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم إتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة بإسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.[1]

[1] بربار نورالدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لرادي سفيان، مرجع سابق، ص 154.

2.1.4. على مستوى الدول المصدرة:

تتمثل مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي[1]:

- ✓ إستثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الإستثمار البديل المحلي.
- ✓ احتكار التكنولوجيا.
- ✓ إستغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

2.4.عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر .

بالرغم من أن الإستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي له العديد من المميزات، إلا أنه يواجه أيضا العديد من المخاطر ومنها مخاطر سياسية وإقتصادية ....

1.2.4.المخاطر السياسية:

من الممكن أن يواجه المستثمر في البلد المستضيفة للإستثمار العديد من المخاطر السياسية منها: مخاطر تؤثر على التشغيل، مخاطر تؤثر على الممتلكات والأرواح، وأيضًا مخاطر تؤثر على العمليات المالية مثل تحويل الأرصدة.في الغالب نري أن أي تغير في نظام الحكم، وما يلحقه من تغير في التوجهات الإقتصادية والسياسية للنظام الجديد، وكذلك أعمال الشغب يؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر في البلد المستضيفة للإستثمار.[2]

2.2.4.المخاطرالإقتصادية:

ونجد أن المخاطر الإقتصادية تشتمل على نوعان من المخاطر، وهما المخاطر التجارية وأخرى مالية...

[1]بربار نورالدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لرادي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 155.
[2]إلهامخ، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر**: إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة 1990-2013، كليه العلوم والاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة ام البواقي، الجزائر 2015،ص 32.

1.2.2.4.المخاطر التجارية:

وتشمل الآتي[1]:

- ✓ **خطر العائد على الإستثمار:**

حيث يقوم المستثمر بالإستثمار خارج بلاده من أجل تحقيق أرباح أكثر من الأرباح التي يحققها في بلده، لكن في حالة عدم توافر المعلومات المهمة والكافية عن البلد الأجنبي الذي سوف يستثمر فيه سيؤدي ذلك إلى حاله من عدم التأكد بخصوص العائد المتوقع تحقيقه في تلك البلد.

- ✓ **خطر المنافسة:**

من ضمن أسباب قيام المستثمر بإستثمارات خارج بلده هو رغبته في الهروب من المنافسة المحلية، وبناء على ذلك يتأكد المستثمر من خلو البلد المستضيفة لإستثماراته من أي وجه من أوجه المنافسة المشابه للوضع الموجود في بلد المستثمر.

بالإضافة إلى ذلك فمن الممكن أن يواجه المستثمر الأجنبي إجراءاتتمييزية، تتخذها البلد المستضيفة للإستثمار لصالح المستثمر المحلي على المستثمر الأجنبي، مما يُصعب المنافسة على المستثمر الأجنبي.

- ✓ **قيود الإستيراد:**

حيث من الممكن أن تضع البلد حدود على كمية الواردات من بعض السلع والمواد، التي يستخدمها المستثمر الأجنبي في إنتاجه داخل البلد، وذلك لأن البلد تري أنه يوجد لها بديل محلي بصرف النظر عن جودته أو سعره، مما يؤدي ذلك إلى قيام المستثمر الأجنبي بتخفيض إنتاجه ويعود عليه بالسلب نظرًا لزيادة تكلفه الوحدة الواحدة من السلعة المباعة.

[1] إلهام خ، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مرجع تم ذكره، ص 32.

2.2.2.4. المخاطر المالية:

وتشمل الآتي[1]:

- ✓ **منع تحويل المستثمر الأرباح للخارج:**

مما يؤدي إلى تقييد المستثمر الأجنبي، وإجباره على إعادة إستثمار الأرباح التي حصل عليها في نفس البلد، أو التفكير في طرق غير قانونيه وشرعيه من أجل تحويل أرباح استثماراته لبلدان أخرى.

- ✓ **خطر سعر الصرف:**

نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم في نهاية كل عام بتحويل قيم آثارها وإلتزاماتها من عمله الدولة المستضيفة للإستثمار إلي عمله الدولة التي تتواجد بها الشركة الأم، وبالتالي فإن أي إنخفاض في قيمة عملة الدولة المستضيفة للإستثمار مقابل عملة الدولة للشركة الأم سوف ينتج عنها خسارة بالنسبة للشركة متعددة الجنسيات.

- ✓ **الإزدواج الضريبي على الأرباح المحولة:**

حيث أن عدم وحده التشريعات والقوانين بين بلد المستثمر والبلد التي يستثمر بها يؤثر بالسلب على أرباح المستثمر، فعلي سبيل المثال فرض ضريبة الدخل مرتان على أرباح المستثمر، مره في البلد المستضيفة للإستثماراته، ومره في بلده التي ينتمي إليها حينما يقوم بتحويل أي أرباح لها.

[1] إلهام خ، مرجع سابق، ص 33.

3.2.4.مخاطر الإستثمار الأجنبي بالنسبة للدولة المستضيفة له:

- ✓ تتركز المشاريع الإستثمارية الأجنبية في الدولة علي مجال السلع الإستهلاكية والخدمية فقط، وذلك بسبب أرباحها السريعة والكثيرة، وبالتالي من السابق نلاحظ أن ذلك لا يخدم الدولة المستضيفة للإستثمار، لأنهم يعزفوا عن قيام إستثمارات مرتبطة بالصناعات الإستراتيجية والثقيلة التي تقوم بخدمه البلد.
- ✓ نجد أن تدخل حكومات الدول المصدرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، أما في إدارة الشركات أو توجهها، يؤثر بالسلب على خروج هذه الشركات من تحت سيطرة الدولة المستضيفة.
- ✓ قلق الدولة المستضيفة من فقدانها التحكم في بعض الصناعات الوطنية المهمة، مثل: التمويل والنقل والمواصلات والسيارات والبترول والإلكترونيات وذلك على سبيل المثال وليس الحصر.
- ✓ يجد البعض أن الإستثمار الأجنبي المباشر يقوم بإستغلال شعوب دول العالم الثالث والدول النامية، من أجل إستنزاف مواردها وثرواتها الطبيعية، بالإضافة إلى إستغلال العمالة الرخيصة وتشغيلها في ظروف غير آدميه لا تتناسب معهم.[1]
- ✓ الإعفاءات الضريبية على المدى الطويل تقوم بالتأثير على توازن ميزانية الدولة، حيث تُزيد من جانب المصروفات وتُقلل من جانب إيرادات الدولة، حيث تعتبر الضرائب العنصر الرئيسي لإيرادات الدولة.
- ✓ يقوم بعض المستثمرون الأجانب بإعادة أرباح رأس المال إلى بلده الأم بدلًا من ضخها مره أخري في استثمارات الدولة المستضيفة لإستثماره، مما يؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان مدفوعات الدولة المستضيفة للإستثمار.
- ✓ قيام بعض الشركات الأجنبية بإحداث مشاكل بيئية كبيرة، مثل تلوث الهواء والماء والزحف على الأراضي الزراعية، مما يؤثر بالسلب علي الدولة المستضيفة للإستثمار ويُزيد من الخارجيات السلبية التي لابد أن تعالجها وتحملها تكاليف كبيره.

[1] حسين م، **الاستثمار الأجنبي مباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجله جامعه الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، **كليه التجارة وإدارة الأعمال**، جامعة ظفار، 2014، ص ص 137-139.

- ✓ قيام بعض الشركات الأجنبية بالتدخل في الحياة السياسية للبلد المستضيفة للإستثمار، وذلك من أجل صدور قرارات سياسية فيما يتماشى مع مصالحها وأهدافها.[1]

[1] عبد الكريم بعداش، المرجع السابق، ص ص 35-39.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي من بين أهم المصطلحات الإقتصادية شائعة الإستخدام في معظم الدراسات الإقتصادية، باعتباره يعكس مدى تطور أداء النشاط الاقتصادي في مختلف أقطار العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى أبرز المفاهيم الأساسية للنمو الإقتصادي بغرض معرفة أهم جوانب هذا المؤشر.

1.تعريف النمو الإقتصادي وأنواعه

1.1.تعريف النمو الإقتصادي.

هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي، نذكر منها:

يعرف النمو الإقتصادي بأنه:

'' زيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبينة على التقدم التكولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها''.[1]

يعرف أيضا بأنه: ''زيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أو هو إرتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان''.[2]

وتم تعريفه أيضا بأنه '' حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث

[1] نبيلة فالي، **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفائة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008، ص 224.

[2] فرحات غول، **مدخل إلى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر واتوزيع، الجزائر، 2017، ص 191.

زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي''.[1]

كما يعرف أيضا بأنه: ''الزيادة المستمرة للناتج الإجمالي الصافي بالقيم الحقيقية خلال فترة أوعدة فترات طويلة في دولة ما''.[2]

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه: تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبرالزمن، ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن مايلي[3]:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث أن:
  - **معدل النمو الإقتصادي** = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان.
- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث أن:
  - **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي** = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.
- ✓ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الإستمرارية، أي تكون على المدى الطويل.

[1]الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ـــ بسكرة، 2018، ص 36.
[2]-Pierre Robert, **Croissance et Crises– Analyse économique et historique**, Edition Pearson, France, 2010, P 2.
[3]السيد محمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 339.

2.1.أنواع النمو الإقتصادي.

يميز الإقتصاديون بين ثلاث أنواع من النمو الإقتصادي هي:

1.2.1.النمو التلقائي:

ويقصد بيه ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الإقتصادي الشامل في تحقيقه بل إتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطاع ودون أن يكون هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص والمشروعات الخاصة، أي الدولة الرأسمالية التي تتبع النظام الرأسمالي أو يسمى بنظام السوق.[1]

2.2.1.النمو المخطط:

فهو ذالك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع وإحتياجاته وهو يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات وهناك دور مركزي إختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الإشتراكية حيث ينمو القومي وفقا لخطة قومية تحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة مع إختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف.[2]

3.2.1.النمو العابر:

هذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والإستمرارية لأنه يحدث إستجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية، ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول العربية

[1]حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البادية للنشر، الطبعة الأولى، 2014، عمان/الأردن، ص 134.
[2]حربي محمد موسى عريقات، مرجع نفسه، ص 135.

النفطية بإرتفاع أسعار النفط ثم إنخفاضها أدى إلى ارتفاع إستثماراتها وقدوم العمالة إليها ثم سرعان ما إنخفضت الصادرات النفطية نتيجة إنخفاض أسعار النفط.[1]

2.طرق قياس النمو الإقتصادي وأهدافه.

1.2.طرق قياس النمو الإقتصادي:

بالرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الإقتصادي، فان الناتج المحلي الإجمالي **PIB** هو المؤشر الأكثر إنتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه ''القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة، بإستخدام الموارد الإقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة''.[2]

يعتبر النمو الإقتصادي تغير في حجم النشاط الإقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الإقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1.1.2.المعدلات النقدية للنمو:

هي معدلات النمو التي يتم حسابها إسنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الإقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الإقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبيتها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 135.
[2] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة ثانية، عمان، 2005، ص 77.

العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلاقيا للملاحظات السابق ذكرها. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:

1.1.1.2.معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة بها سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.[1]

2.1.1.2.معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم إستخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، وذلك بالإعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.[2]

3.1.1.2.معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الإقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن إستخدام العملات المحلية، نظرا لإختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.[3]

2.1.2.المعدلات العينية للنمو الإقتصادي:

مع التأثيرالكبير لإرتفاع معدلات إزدياد السكان في الدول المختلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم إستخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو

[1]محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 117.
[2]محمد مدحت مصطفى، مرجع نفسه، ص 118.
[3]محمد مدحت مصطفى، مرجع نفسه، ص 119.

الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة إستخدام المقاييس النقدية في مجالالخدمات كان لابد من إستخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي.[1]

3.1.2.مقارنة القوة الشرائية:

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الإقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف إستنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الإقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار.[2]

2.2.أهداف النمو الإقتصادي.

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية للنمو الإقتصادي له أهداف عديدة نذكر منها[3]:

- ✓ **تقليل مستوى الفقر:** يرفع النمو الإقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر.
- ✓ **إعادة تشكيل المجتمع:** يعزز النمو الإقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عاليا قل مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.

[1]ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
[2]محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص 119.
[3]Dfid ,Economicgrowth**: the impact on povertyreduction,humandevelopment and jobs**, p 03-11.

- ✓ **خلق فرص عمل:** يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية، من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحد من الفقر كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.
- ✓ **دفع التقدم البشري:** ليس ماديا فقط، وإنما بتوفير فرص معيشة أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم والعمل.
- ✓ **تطوير الصحة والتعليم:** يساعد إرتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الإقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضا بمستوى الدخل من خلال إرتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

3.محددات النمو الإقتصادي (عوامله):

1.3.محددات إقتصادية:

هناك خمسة محددات إقتصادية تتمثل في:

1.1.3.كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي، ومعدل الدخل الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان وكلما كان معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.[1]

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)**، مرجع سبق ذكره، ص110.

إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة. كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي لإستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الإقتصادية أو لقياس قدرة إقتصاد معين على تحويل الموارد الإقتصادية إلى مبلغ وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل هي:

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.
- ✓ نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية في العمل.
- ✓ كمية ونوعية المكائن الحديثة المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة.
- ✓ درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

2.1.3.الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج إقتصاد معين وكذلك نموه الإقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات...الخ.[1]

فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي في المستقبل.

3.1.3.تراكم رأس المال: يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الإمتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل.[2]

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)**، مرجع سابق، ص111.
[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى 2010، الأردن، 2009، ص44.

4.1.3.البيئة الاقتصادية: إن وجود بيئة إقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الإقتصادي في أي دولة. ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة لاقتصادي.[1]

5.1.3.التقدم التكنولوجي: يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الإقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، ولعل الإختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر خير دليل على مدى التطور الإقتصادي، ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله فيزيادة استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة.[2]

2.3. محددات غير إقتصادية:

تلعب كل المحددات الإقتصادية وغير إقتصادية دورا مهما في عملية النمو الإقتصادي, وفي هذا الصدد فإن المحددات السياسية، الإجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل المحددات الإقتصادية في تحديد النمو الإقتصادي للبلد. وتتمثل أهم المحددات غير إقتصادية في ما يلي:

1.2.3.إنتشارالتعليم:

إنتقال أو إنتشار التعليم على نطاق واسع وهو عنصر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكد في كتابه التنمية الإقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي، كما أشارإلى أن التعليم يجلب

[1] حربي محمد موسي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)**، مرجع سابق، ص112.
[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع نفسه، ص113.

الإنقلابات أو الثروات في الأفكار لتحقيق التقدم الإقتصادي، وحسب الإستثمار في التعليم لايحقق فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه زيادة العوائد، والذي بدوره يحدد تقدم البلد.[1]

2.2.3.المحددات السياسية:

يرتبط النمو الاقتصادي إرتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد، وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة وعلى سبيلا لمثال البلدان المتقدمة التي بلغت درجة عالية من النمو الإقتصادي لتواجد إدارة قوية في هيكلها النظامي.[2]

3.2.3.المحددات الإجتماعية:

يتأثر النمو بشكل كبير بالتغيرات الإجتماعية التي تتغير على مستوى سلوكيات الأفراد والتي تتغير بتوسع التعليم وإنتقال النفقات من مجتمع لآخر.[3]

4.عناصر النمو الإقتصادي:

للنمو الإقتصادي عدة عناصر والتي تتمثل في مايلي:

[1]قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي ص25.
[2]قابوش فريال، نفس المرجع، ص25.
[3]قابوش فريال، نفس المرجع ،ص25.

1.4. العمل: يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته، ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أوبعدد ساعات العمل العقلية، كما لايجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل المتمثلة في نسب الإنتاج المحقق أي عدد العمال أو ساعات العمل، مامعناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغبر أوتحسين تركيبة العمال (التكوين مثلا).[1]

2.4.تراكم رأس المال: يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي و رأس المال البشري، وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الإقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة من جهة أخرى.[2]

3.4.التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل حل مشاكل الإختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات طابع كيفي حيث يفرض في والواقع تقدير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الإقتصادي. كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.[3]

[1]قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018/2017، ص22.
[2]قابوش فريال، نفس المرجع، ص22.
[3]قابوش فريال، نفس المرجع، ص22.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى. توجد توافقية واسعة في الأدب الاقتصادي بشأن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية هامة تسمح بنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة من بلد إلى آخر. يمكن أن يؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز الإنتاجية والابتكار وتحسين الهيكل الصناعي وتوفير فرص عمل جديدة.

الفصل الثاني
الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، وتبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، في حين أشارالبعض على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، في حين لم يجد البعض علاقة بينهما. وفي هذا الفصل سنتطرق للبحث عن مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 2021/1990، وقد خصصناه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للنموذج.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر، وتناولته من زوايا مختلفة، وفي هذا المبحث سوف نعرض جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها مع بيان أوجه التشابه والاختلاف.

1. الدراسات السابقة الخاصة بالإستثمارالأجنبي المباشر

الدراسة الأولى: عبدالكريم بعداش 2007-2008، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005.[1]

الهدف من الدراسة: هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الميدانية للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الإقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعلى ميزان المدفوعات والنمو الإقتصادي والتشغيل بصفة خاصة، خلال الفترة 1996-2005 تحديدا.

منهج الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الدراسة: كان من أبر نتائجها أنه لا يمكن الجزم بانطواء الإستثمار الأجنبي المباشر على آثار إيجابية أو آثار سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان. بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات ترسم الطريق لهذا الإستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكنه إقتحامها، والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها.

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

الدراسة الثانية: قدوري نور الدين 2017-2018، أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرالوارد إلى الإقتصاديات العربية.[1]

الهدف من الدراسة: التعرف على مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في تشريعات الدول العربية، وتحديد مدى ملائمتها لذلك من النوع من الإستثمارات.

منهج الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهجالإستنباطي المنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي.

نتائج الدراسة: بحيث كان من أبرز نتائجها في **الجانب النظري** أن معظم النظريات المفسرة لحركة الإستثمارالأجنبي المباشر ترجع من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، الأسباب في ذلك إلى عوامل إقتصادية يقع الإستقرارالإقتصادي بمؤشراته المختلفة على رأسها، إلى جانب عوامل أخرى تخدم هذا المحدد الرئيسي، أما في **الجانب التطبيقي** كانت أبرز نتائجه إن المنظومة التشريعية للإستثمارالأجنبي المباشر في الدول العربية بدأت متخوفة وغير مرحبة بذلك النوع من الإستثمارات، إلا أن توجه تلك الدول فيما بعد نحو تبني نظام إقتصاد السوق جعلها تغير من تلك المنظومة في اتجاه تشجيع الإستثمارالأجنبي المباشر، الأمر الذي ساهم في توفير بيئة قانونية مناسبة له.

الدراسة الثالثة: خالص إلهام 2014-2015، أثر المتغيرات الإقتصادية على الإستثمارالأجنبي المباشر: إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة 1990-2013.[2]

الهدف من الدراسة: التركيز على الدور الذي تقوم بها المؤشرات الإقتصادية لجذب الإستثمارالأجنبي المباشر في الجزائر.

[1] قدوري نور الدين، **أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية**، دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2017-2018.

[2] خالص إلهام، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر: إعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة 1990-2013**، مذكرة ماستر 2014-2015.

منهج وأدوات الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري من خلال عرض للمفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، أما الجانب التطبيقي فتم الإعتماد على الطرق الإحصائية والقياسية بهدف بناء نموذج يبين اثرالإستثمار الأجنبي المباشر بإستعمال برنامج **EVIEWS.**

نتائج الدراسة: من أبرز نتائجها من **الجانب النظري** إن عمليات الإصلاح الهيكلية التي قامت بها الجزائر قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية وتحرير الإقتصاد، وانعكست بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي وخاصة على تطوير القطاع الخاص وعلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ومواصلة الإصلاحات وترقيتها إلى المستوى المطلوب.أما في **الجانب التطبيقي** بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية ضمن مناخ الإستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية اثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الإستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى إلى المستوى الجيد.

2. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة الخاصة بالإستثمارالأجنبي المباشر

- اتفقت الدراسات السابقة الأولى والثالثة على هدف مشترك وهو دراسة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتأثيره على النمو الاقتصادي بإستثناء الدراسة الثانية التي هدفت إلى معرفة مكانة الإستثمارالأجنبي المباشر في الدول العربية.

- إعتمدت الدراسة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي أما الدراسة الثانية إستخدمت المنهج الإستنباطي المنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي فتم الإعتماد في الدراستين على جمع الإحصائيات من خلال المصادر والمواقع الإلكترونية، وفي الدراسة الثالثة إعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وإعتمدت على الطرق الإحصائية والقياسية بإستخدام برنامج **EVIEWS**.

- إختلفت الدراسات السابقة الأولى والثانية على أنها في إحتوائها تصور مقترح، بحيث الدراسة السابقة تناولت مشكلة الدراسة من الجانب النظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى.

3. الدراسات السابقة الخاصة بالنمو الاقتصادي

الدراسة الأولى: الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993.[1]

الهدف من الدراسة: إلى معرفة أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا لتشخيص أداء الاقتصاد الجزائري والبحث عن سبل تنويع مصادر دخله وإخراجه من التبعية الكبير لقطاع المحروقات.

منهج وأدوات الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، أما عن الأدوات التي استخدمتها برنامج **Excel** بالإضافة إلى برنامج **EVIEWS 10** الذي يمكنها من تقدير مختلف النماذج القياسية بسهولة.

نتائج الدراسة: كانت من نتائجها ضعف وهشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك لارتباطها الكبير بعائدات المحروقات، وبالمقابل نجد أن هذه التوازنات الاقتصادية الكلية في كل من تونس والمغرب تعد أكثر استقرارا (مقارنة بالجزائر) لضعف ارتباطها بإيرادات المحروقات.

الدراسة الثانية: ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012).[2]

الهدف من الدراسة: تهدف هذ إلى دراسة مدى تأثير السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1989-2012).

منهج وأدوات الدراسة: قد تم الإعتماد على هذه الدراسة على المنهج الإستنباطي وإستخدمت برنامج **EVIEWS** للكشف عن الدراسة الإحصائية والقياسية لهذا البحث.

[1] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.
[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

نتائج الدراسة: كان من أبرز نتائجها أن النمو الإقتصادي يعتبرمن أهم المؤشرات الإقتصادية التي تعكس تطور إقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الإقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية إقتصادية بدون نمو إقتصادي مقبول، وهناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد في حساب هذا المعدل فمنهم من يعتمد مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومنهم من يعتمد مؤشر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما عرفه اقتصاديون آخرون بأنه زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

الدراسة الثالثة: قابوش فريال 2017-2018، أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015).[1]

الهدف من الدراسة: قياس اثر التنويع الإقتصادي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015،وذلك لإبراز أهمية إستراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الإقتصادي،.

منهج وأدوات الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لتغطية الجانب النظري في دراستنا لكونه ملائما لعرض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، وإستخدام مقدمة الأساليب القياسية ببرنامج **EVIEWS.**

نتائج الدراسة: كان من أهم نتائجها من **الجانب النظري** أن النمو الإقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تترجم أداء اقتصاد أي بلد ولهذا اهتم به الإقتصاديون من خلال بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية للنظرية للنمو الإقتصادي، وفي **الجانب التطبيقي** كانت من أهم نتائجه أن العلاقة بين مؤشر التنويع والنمو الاقتصادي عكسية في الأجل الطويل، لأن كلما زاد مؤشر التنويع فانه يعني إنخفاضا في درجة التنويع الإقتصادي وانخفاض التنويع ينعكس سلبا على معدلات النمو وبذلك تكون العلاقة بين التنويع الإقتصادي والنمو الاقتصادي طردية.

[1]قابوش فريال، **أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية 2017-2018.

4. أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة الخاصة بالنمو الإقتصادي

- اتفقت الدراسات السابقة الأولى والثالثة على هدف مشترك وهو دراسةالنمو الإقتصادي في الجزائر.

- اعتمدت الدراسة الأولى والثالثة على المنهج الوصفي التحليلي أما الدراسة الثانية استخدمت المنهج الإستنباطي فتم الاعتماد في كل الدراسات على الطرق الإحصائية والقياسية باستخدام برنامج **EVIEWS**. باستثناء الدراسة الأولى التي قامت بإضافة برنامج **Excel** الذي اعتمدت عليه لتحديد القطاعات الرائدة وفق منهجية المدخلات والمخرجات.

- اتفقت الدراسات السابقة في أنها تناولت مشكلة الدراسة من الجانب النظري مستخدمة منهج تحليل المحتوى.

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للنموذج

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، كما نلاحظ أنه لدينا متغيرين (متغير مستقل ومتغير تابع) .

المتغير المستقل: الإستثمار الأجنبي المباشر المعبر عنه بالتدفقات الرأسمالية (**iex**)

المتغير التابع: النمو الإقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي(**gdp**)

تم أخذ بيانات السلسلة الزمنية بالدولار الأمريكي من موقع البنك الدولي:

https://www.albankaldawli.org

الصيغة الرياضية للنموذج: $Y= \alpha+\beta X +ei$

حيث: Y = gdp

βX = iex

ei= متغير عشوائي

α = C المقطعية

1.توصيف سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإستثمار الأجنبي المباشر(IEX):

1.1. توصيف سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP): نقوم بدراسة وصفية

المنحنى البياني يمثل توصيف سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

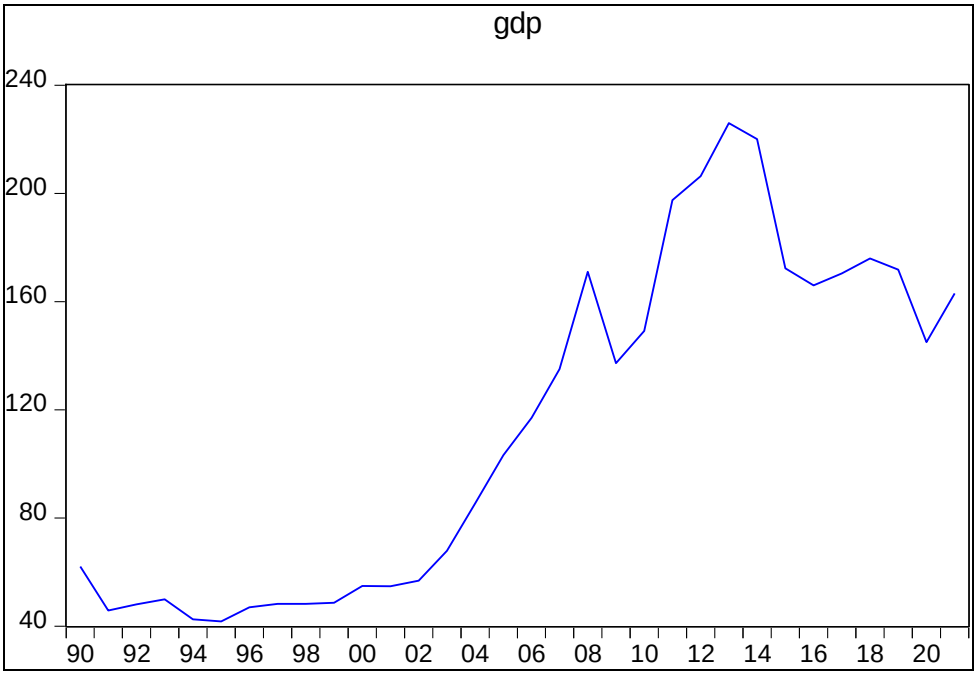

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEUS 10

1. **التعليق:**على مدى الفترة من 1990 إلى 2021، يعكس منحنى توصيف سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (نمو الإقتصادي)تطور الإقتصاد في الجزائر: كما نلاحظ أن المنحنى يعكس نموًا مستمرًا ومستدامًا خصوصا في الفترة 1995 إلى 2008 دون انخفاضات كبيرة، فإن ذلك يشير إلى نمو إقتصادي قوي ومستقر. يكون هذا نتيجة لسياسات إقتصادية ناجحة، وإستثمارات منتظمة، وتطور قطاعات مختلفة منالإقتصاد. أما بعد سنة 2008 إلى 2021 كما نلاحظ فهنالك تقلبات دورية يظهرهاالمنحنى مع فترات إنخفاضوإرتفاع في النمو الإقتصادي. هذه التقلبات قد تكون نتيجة لعوامل مثل دورات الأعمال الاقتصادية أو التغيرات في السياسات الاقتصادية.

2.1.توصيف سلسلة الإستثمار الأجنبي المباشر: نقوم بدراسة وصفية

المنحنى البياني يمثل توصيف سلسلة الإستثمار الأجنبي المباشر(IEX)

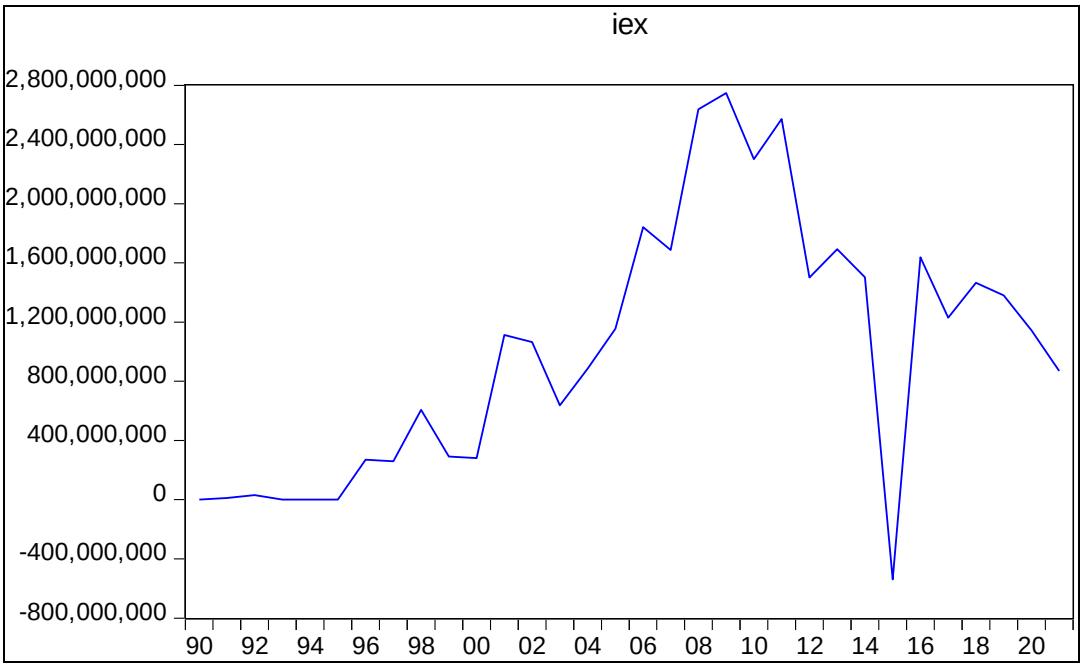

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEUS 10

التعليق: يُلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021 قد شهد تقلبات كبيرة في مستواه.

بداية خلال فترة (1990-1995): كانت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منخفضة أو غير موجودة تقريبًا.وهذا راجع إلى عوامل سياسية(العشرية السوداء) بالدرجة الأولى أو اقتصادية محلية أو عالمية (سقوط النظام الرأسمالي) كل هذا ساهم في الانخفاض وعدم وجود الاستثمار الأجنبي خلال هاته الفترة.

فترة الارتفاع المستمر (1996-2009): خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر ارتفاعًا مستمرًا في الاستثمار الأجنبي المباشر دون انخفاضات كبيرة. وصلت قيمة الاستثمار إلى 2.8 مليار دولار وهذا راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر في تلك الفترة.

الانخفاض الكبير (2010-2015): خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر انخفاضًا كبيرًا في الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن يكون هذا الانخفاض نتيجة لتغيرات في السياسات الاقتصادية أو التحديات الاقتصادية التي واجهتها البلاد في تلك الفترة.

مع ذلك، في عام 2016، شهدت الجزائر ارتفاعًا كبيرًا آخر في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت قيمته1,6 مليار دولار. قد يرجع هذا الارتفاع إلى سياسات جذابة للاستثمار أو فرص استثمارية محددة في تلك الفترة.

وأخيرًا، من عام 2017 إلى 2021، شهدت الجزائرانخفاضا أخرا في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت قيمته إلى 800 مليون دولار في سنة 2021.

2. تقدير النموذج:

الجدول 01 يمثل نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 11:29
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	65.51233	13.00131	5.038902	0.0000
IEX	4.75E-08	9.81E-09	4.837059	0.0000

R-squared	0.438172	Meandependent var	113.3800
Adjusted R-squared	0.419445	S.D. dependent var	62.60319
S.E. of regression	47.70000	Akaike info criterion	10.62820
Sumsquaredresid	68258.69	Schwarz criterion	10.71981
Log likelihood	-168.0512	Hannan-Quinn criter.	10.65857
F-statistic	23.39714	Durbin-Watson stat	0.416586
Prob(F-statistic)	0.000037		

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EVIEUS 10

معادلة تقدير النموذج: gdp = 65.51+4.75 iex + ui

1.2.دراسة صلاحية النموذج المقدر:

1.1.2. من الناحية الإقتصادية: بما أن معلمة إشارة الإستثمار الأجنبي موجبة هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الإستثمارالأجنبي المباشر) والمتغير التابع (النمو الإقتصادي)، حيث كلما ارتفع الإستثمارالأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب: 4.75 مليار دولار وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2.1.2.من الناحية الإحصائية:

- ✓ **دراسة معنوية معلمة الإستثمارالأجنبي المباشر:** باستخدام اختبار(t-student) حيث نلاحظ أن T المحسوبة تساوي 4.83 وهي أكبر من الجدولية والتي تساوي عند مستوى المعنوية 05% و32 درجة الحرية 1.70، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1، وهذا يدل على معنوية معلمة الإستثمارالأجنبي المباشر .

- ✓ **دراسة معنوية معلمة الثابت C:**بإستخدام إختبار (t-student) حيث نلاحظ أن T المحسوبة تساوي 4.83 وهي أكبر من الجدولية والتي تساوي عند مستوى المعنوية 05% و32 درجة الحرية 1.70، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1، وهذا يدل على معنوية معلمة الثابت C.

- ✓ **دراسة معنوية النموذج ككل:** باستخدام نموذج فيشر حيث نلاحظ أن Fالمحسوبة والتي تساوي 23.39 أكبر من F الجدولية التي تساوي 1.83 ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1 وهذا يدل على أن النموذج له معنوية إحصائية .

- ✓ **معامل التحديد R_2:** من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0.43 أي أن 43% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي سببه المتغير المستقل المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، و57% الباقية تتمثل في المتغير العشوائيEI والذي يمثل المتغيرات الكمية التي لم يتم إدراجها في النموذج أو متغيرات غير كمية لم يتم إدراجها في النموذج أو عبارة عن أخطاء في البيانات.

3.1.2.من الناحية القياسية :

- ✓ **اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM TEST):**

الجدول رقم 02 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :			
F-statistic	23.92220	Prob. F(2,28)	0.5500
Obs*R-squared	20.18634	Prob. Chi-Square(2)	0.4700

Test Equation :
Dependent Variable : RESID
Method : Least Squares
Date : 05/22/23 Time : 12 :19
Sample : 1990 2021
Included observations : 32
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.103745	8.224222	0.498983	0.6217
IEX	-2.49^{E}-09	6.24^{E}-09	-0.398685	0.6931
RESID(-1)	0.696886	0.193003	3.610754	0.0012
RESID(-2)	0.145072	0.193651	0.749145	0.4600

R-squared	0.630823	Meandependent var	-5.33^{E}-15
Adjusted R-squared	0.591268	S.D. dependent var	46.92434
S.E. of regression	29.99972	Akaike info criterion	9.756722
Sumsquaredresid	25199.53	Schwarz criterion	9.939939
Log likelihood	-152.1075	Hannan-Quinn criter.	9.817453
F-statistic	15.94813	Durbin-Watson stat	1.862214
Prob(F-statistic)	0.000003		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج **EVIEUS 10**

نلاحظ أن قيمة (2)**Prob. Chi-Square** غير معنوية فنقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

✓ **اختبار وجود تجانس بين التباين:**

الجدول رقم 03 نتائج تقدير اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.485823	Prob. F(1,30)	0.4912
Obs*R-squared	0.509953	Prob. Chi-Square(1)	0.4752
Scaledexplained SS	0.533846	Prob. Chi-Square(1)	0.4650

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/22/23 Time: 12:30
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2620.839	919.3680	2.850697	0.0078
IEX	-4.84E-07	6.94E-07	-0.697010	0.4912

R-squared	0.015936	Meandependent var	2133.084
Adjusted R-squared	-0.016866	S.D. dependent var	3344.943
S.E. of regression	3373.033	Akaike info criterion	19.14547
Sumsquaredresid	3.41E+08	Schwarz criterion	19.23708
Log likelihood	-304.3276	Hannan-Quinn criter.	19.17584
F-statistic	0.485823	Durbin-Watson stat	1.251375
Prob(F-statistic)	0.491163		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج **EVIEUS 10**

نلاحظ أن(Prob. F(1,30 تساوي 0.49 وهي أكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرض البديل H_1 ونقبل فرض العدم H_0 وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:**

الجدول رقم 04 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

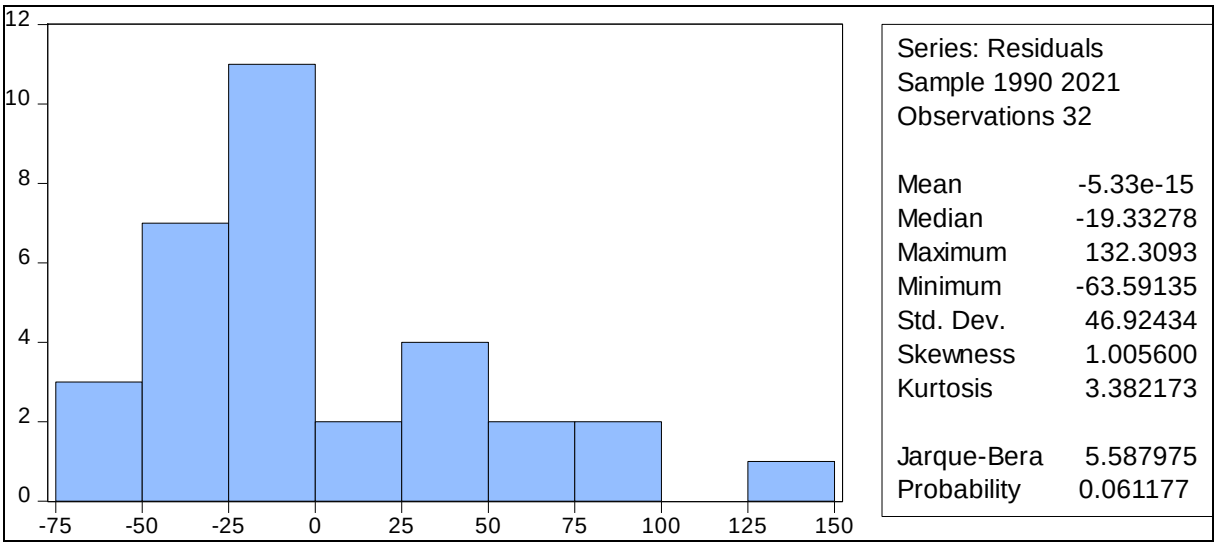

المصدر من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج **EVIEUS 10**

نلاحظ من خلال الشكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر **Jarpue-Bera** أن قيمة الاحتمالية الإحصائية**Jarpue-Bera**(**Probability** = 0.061177) أكبر من 0.05 (05%) وهذا يعنيأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول الدراسات السابقة والمبحث الثاني الدراسة الوصفية للنموذج ولقد ارتبط النمو الاقتصادي كثيرا بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما جعل من هذه العلاقة محل نقاش واسع ومستفيض بين الباحثين، الشيء الذي أدى لتعدد وتنوع الدراسات النظرية والتجريبية لتحديد طبيعة هذه العلاقة وللآثار التي تحدث في البلدان المصدرة والمستضيفة، حيث تلخصت دراستنإلى وجود علاقة طردية ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث يرتبط الاستثمار الأجنبي ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي كما نلاحظ أن معامل التحديد 43 وهذا يعني أن 43% من المتغيرات في المتغير التابع سببها الاستثمار الأجنبي المباشر و57 % عبارة عن أخطاء أو محددات لم يتم إدراجها.

الخاتمة

الخاتمة

تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتحقيق أعبائها ومساهمة في توظيف العمالة الوطنية، والتقليل من معدلات البطالة علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بالدراسات عديدة لحصر وتدقيق مزايا تلك الاستثمارات.

ومن بين الدول التي لا طالما سعت إلى استقطاب رؤوس الموال الأجنبية والمتمثلة في الاستثمارات رغم المساعي الحثيثة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وذلك من أجل الدفع بعجلة التنمية قدما، وللجزائر في اعتمادها على إستراتيجية دعم للاستثمارات الأجنبية إلا أن حجم التدفقات لهذا الأخير تبقى دون المستوى المطلوب، رغم وجود عديد القطاعات التي يمكن الاستثمار والنجاح فيها إلا أن هذا بقي حبيس الأوراق ولم يجسد على أرض الواقع.

ومن أجل الإحاطة بالموضوع من الناحية التطبيقية تم تبني نموذج قياسي من أجل اختبار العلاقة الرابطة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2021/1990 استخدمنا مقاربة الانحدار الخطي البسيط ببرنامج **EVIEUS 10**.

من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتوصلنا إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

- أن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر بني الدول المختلفة يترتب عليه نواحي ايجابية وأخرى مثلية على الدول المضيفة له، وان المستثمر الأجنبي يكون منقوع بمجموعة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار بتوجيه استثماراته إلى الخارج.

- أن التنمية الاقتصادية عملية معقدة تختلف أهدافها باختلاف الرتب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، كما تختلف باختلاف المراحل التي يمر فيها المجتمع، ويعتبر الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي عله المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية.

- هناك مشاكل وعوائق كبرية تواجه الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية والتي يجب التغلب عليها أهمها عدم استقرار القوانين وعدم وضوحها بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري والبيروقراطية ونقل المنظومة المصرفية ومشكل العقار الصناعي.

ثانيا: التوصيات

- وجوب الرفع من قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات وذلك بوضع أنظمة جديدة تسهل عمليات انتقال تلك التدفقات والقضاء على مختلف المعوقات المذكورة سابقا بهدف الرفع من الآثار المترتبة عن تلك التدفقات لكي تحقق المستويات المطلوبة من النمو الاقتصادي، وتسهم يف تنمية مستدامة.

- جيب وضع قيود على مختلف الشركات الأجنبية دون المساس بحرياتها من أجل أن أتخذ في حسبانها القوى العاملة المحلي، حتى تسهم في الخفض من معدلا البطالة أكثر وأكثر.

- الاستفادة من التجارب الدولية الأخرى مطلوب كما هو أساسي للبناء عليه في صياغة إستراتيجية وطنية لجلب الاستثمار الأجنبي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ: الكتب

1. جميل أحمد توفيق، **الاستثمار وتحليل الأوراق المالية**، دار المعارف بمصر، سنة 2003.
2. جون هدسون، مارك هدنر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
3. حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البادية للنشر، الطبعة الأولة، عمان / الأردن، 2014.
4. حسبن الله محمد أميرة، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر**، 2005.
5. حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
6. حيل برتان، ترجمة علي مقلد وعلي زيغود، **الاستثمار الدولي**، مكتبة الفكر الجامعي، لبنان، 2012.
7. دحو محمد، **أثر الإدخار المحلي على النمو الاقتصادي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 04، 2019.
8. رضوان وليد العمار، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الميسرة، الأردن، الطبعة 1 ,1997.
9. السيد محمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
10. عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 1998.
11. عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
12. عبد العزيز عبد الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
13. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، الطبعة الاولى 2010، الاردن، 2009.
14. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
15. غريب جمال، صلاح الدين عقدة، **التخلف الاقتصادي والتنمية**، مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة، القاهرة، دون سنة الطبعة.
16. فرحات غول، **مدخل الى الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر واتوزيع، الجزائر، 2017.
17. فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2014.

18.فضيل فارس، **الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول النامية حالة الجزائر**، رسالة الماجستير، مهعد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

19.محمد قاسم حسن بهلول، **الاستثمارات واشكالية التوازن الجهوي**، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 2010.

20.محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.

21.محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، داروائل النشر، الأردن، 2006.

22.ميرونوف، **الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعدد الجنسيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

23.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **محددات وضمانات جذب الاستثمارات الاجنبية، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي**، 2014.

24.هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة ثانية، عمان، 2005.

ب: المجلات والملتقيات

1. بربار نورالدين، بوغاري فاطمة الزهرة، لرادي سفيان، **أثـــر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، العدد الثاني/ديسمبر2017.

2. برنة عبد العزيز، شربي محمد الأمين، **تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، جامعة بشار، أفريل2021.

3. حسين، م، **الاستثمار الاجنبي مباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجله جامعه الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، **كليه التجارة واداره الاعمال**، جامعه ظفار، 2014.

4. لوعيل بلال، **محددات الاستثمارات الأجنبية العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)**، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 5، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014.

5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2008**، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2008.

6. نبيلة فالي، **التنمية: من النمو الى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة وكفائة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 07 و08 أفريل 2008.

ج: الأطروحات والمذكرات

1. إلهام، خ، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر**: اعداد نموذج قياسي للجزائر في الفترة 1990-2013، كليه العلوم والاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعه ام البواقي، الجزائر 2015.
2. ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
3. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
4. فيصل زمال، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2017/2002**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2018.
5. قابوش فريال، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي.
6. قدوري نور الدين، **أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية**، دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2017-2018.
7. نور الدين قدوري، **أثر الأزمات المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاديات العربية** – دراسة حالة أزمة الرهن العقاري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة امحمد بوقرة.
8. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ـــ بسكرة، 2018.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. B.HUGONNIER. **Investissements directs cooperation international et firme multinationale**, Economica, Paris, 2004.
2. D.TERSEN. J. BRICOUT, **L investissement International**Armond colin, Masson, Paris.

3. Dfid ,Economicgrowth**: the impact on povertyreduction,humandevelopment and jobs**.
4. F.CHESNAIS. **La mondialisation du capital**, Synoss, Paris. 2006.
5. P. ViLLAVONA. **Gestion financiere**,berti, Algerie, 2013.
6. Pierre Robert, **Croissance et Crises– Analyse économique et historique**, Edition Pearson, France, 2010.
7. PJAQUEMOT. **La firme multinational: une introduction économique**, Economica, paris, 2012.